الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

الدورة العادية الرابعة
2026-2025

محضر جلسة

لجنة المالية والميزانية

تاريخ الجلسة: الأربعاء 24 جوان 2026

قاعة الجلسة: القاعة عدد 02

جدول الأعمال: الاستماع إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط والشركة التونسية للكهرباء والغاز حول مشروع القانون عدد 38 لسنة 2026 المتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 18 أفريل 2025 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمتعلقة بالقرض المسند لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل برنامج دعم إصلاح قطاع الطاقة، ومشروع القانون عدد 39 لسنة 2026 المتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة في التاريخ ذاته بين الجمهورية التونسية وصندوق التكنولوجيا النظيفة، والمتعلقة بالقرض المسند لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل البرنامج نفسه.

الحضورات:

- عدد أعضاء اللجنة الحاضرون: (08)
- عدد أعضاء اللجنة الغائبون: (07)
- الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: (07)

توقيت افتتاح وختم الجلسة:

- الافتتاح: الساعة 15.10
- الختم: الساعة 17.40

مداولات اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية، يوم الأربعاء 24 جوان 2026، للاستماع إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط والشركة التونسية للكهرباء والغاز حول مشروع القانون عدد 38 لسنة 2026 المتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 18 أفريل 2025 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمتعلقة بالقرض المسند لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل برنامج دعم إصلاح قطاع الطاقة، ومشروع القانون عدد 39 لسنة 2026 المتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة في التاريخ ذاته بين الجمهورية التونسية وصندوق التكنولوجيا النظيفة، والمتعلقة بالقرض المسند لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل البرنامج نفسه، وذلك إثر إحالتهما من مكتب مجلس نواب الشعب بتاريخ 22 جوان 2026، عملا بأحكام النظام الداخلي للمجلس.

واستهل رئيس اللجنة الأشغال بالتأكيد على أهمية المشروعين بالنظر إلى ارتباطهما بقطاع استراتيجي يمثل أحد أهم ركائز الأمن الطاقي والتنمية الاقتصادية، مبرزا في المقابل أن استعجال عرضهما على أنظار مجلس نواب الشعب، رغم إمضاء اتفاقيتي التمويل منذ أواخر سنة 2025، لا ينبغي أن يحول دون ممارسة اللجنة لدورها الرقابي والتشريعي على الوجه الأكمل، بما يضمن دراسة مختلف الجوانب القانونية والمالية والفنية للمشروعين بكل ما يقتضيه ذلك من تدقيق وتمحيص.

وأكد في هذا السياق ضرورة تمكين اللجنة من جميع الوثائق المرجعية ذات الصلة، ولا سيما النسخة المترجمة من اتفاقيتي الضمان، وعقد البرنامج المبرم بين الدولة والشركة التونسية للكهرباء والغاز للفترة 2024-2028، إلى جانب المعطيات الفنية المتعلقة بالمشاريع المزمع إنجازها، والتكنولوجيات المعتمدة، وآجال التنفيذ، ونسبة مساهمة المؤسسات التونسية في إنجازها، بما يمكن من تقييم مدى جدوى التمويل المقترح وقدرته على تحقيق الأهداف المرسومة، وتفادي الصعوبات التي عرفها تنفيذ بعض المشاريع الكبرى في قطاع الطاقة.

كما شدد على أن نجاح البرنامج الإصلاحي يظل رهين اقترانه بإصلاحات هيكلية فعلية، تشمل بالخصوص تطوير شبكات نقل وتوزيع الكهرباء، وتسريع إنجاز مشاريع الشبكات الذكية، وتبسيط إجراءات ربط المستثمرين الخواص بمشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة، بما يضمن تحسين أداء المرفق العمومي للطاقة وتعزيز مساهمته في تحقيق الانتقال الطاقي.

ومن جهته، أبرز نائب رئيس اللجنة الأهمية الاستراتيجية لمشروعي القانونين، اعتبارا لارتباطهما المباشر بالبرنامج الوطني لإصلاح قطاع الطاقة وتحسين أداء الشركة التونسية للكهرباء والغاز في ظرف يتسم بتزايد الضغوط المسلطة على المنظومة الطاقية والمالية العمومية.

وأشار إلى أن التمويلين موضوع المشروعين، والمتمثلين في قرض بقيمة 384,8 مليون أورو من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وآخر بقيمة 30 مليون دولار أمريكي من صندوق التكنولوجيا النظيفة، يندرجان في إطار برنامج إصلاحي يستهدف تحسين نجاعة وفاعلية وحوكمة قطاع الطاقة، ملاحظا أن الوثائق المعروضة على اللجنة أبرزت استمرار اعتماد إنتاج الكهرباء في تونس بنسبة تفوق 95 % على الغاز الطبيعي، بما يجعل كلفة الإنتاج شديدة التأثر بتقلبات الأسعار العالمية للمحروقات وأسعار الصرف.

وأضاف أن الوضعية المالية للشركة التونسية للكهرباء والغاز مازالت تشهد إشكاليات هيكلية ناجمة أساسا عن اتساع الفجوة بين كلفة الإنتاج والتعريفات المعتمدة، وهو ما يفرض تعبئة موارد مالية هامة لتأمين استمرارية المرفق العمومي وضمان توازناته المالية.

وبيّن أن البرنامج الإصلاحي يتضمن جملة من المؤشرات الكمية الطموحة، من بينها الترفيع في مساهمة الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء إلى 27 % في أفق سنة 2028 و35 % في أفق سنة 2030، والتقليص في كلفة التزود بالطاقة، والحد من أعباء الدعم العمومي، وتحسين المؤشرات المالية للشركة، واستقطاب استثمارات خاصة هامة، فضلا عن الإسهام في تقليص الانبعاثات الكربونية ودعم الانتقال الطاقي.

وأكد في ختام مداخلته أن مسؤولية اللجنة تقتضي التثبت من مدى واقعية هذه المؤشرات، وقابلية تنفيذها ضمن الآجال المحددة، ومدى كفاية الإصلاحات المبرمجة لضمان حسن توظيف القروض وحماية المال العام وتحقيق الأهداف الاقتصادية والمالية المرجوة.

ثم قدم ممثلو الشركة التونسية للكهرباء والغاز عرضا شاملا استعرضوا من خلاله الإطار العام الذي يندرج ضمنه مشروعا القانونين، مبينين أن اتفاقيتي التمويل تمثلان أحد مكونات برنامج إصلاح وتحسين نجاعة وفاعلية وحوكمة قطاع الطاقة، الذي أقره المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 23 نوفمبر 2024 والمخصص للنظر في وضعية الشركة وآفاق إصلاحها.

وأوضحوا أنه تم في هذا الإطار، إبرام عقد برنامج بين الدولة والشركة للفترة 2024-2028 بتاريخ 5 فيفري 2025 يتضمن جملة من الالتزامات المتبادلة الرامية إلى تحسين الأداء المالي والفني والتجاري

للمؤسسة، ودعم التحول الطاقي والتحول الرقمي، وتعزيز استدامة التوازنات المالية، إلى جانب إحداث لجنة وزارية متعددة الاختصاصات تتولى متابعة تنفيذ عقد البرنامج ومعالجة الصعوبات التي قد تعترض إنجازه، وقد عقدت إلى حد الآن ثلاث جلسات متابعة.

وبيّن ممثلو الشركة أن عقد البرنامج يرتكز على أربعة محاور رئيسية. ويهم المحور الأول إصلاح الوضعية المالية للمؤسسة من خلال تسوية متخلدات الدولة والإدارات العمومية بعنوان استهلاك الكهرباء والغاز، وجدولة مستحقات الدعم المتراكمة، وتحسين استخلاص الديون لدى مختلف الحرفاء، والتقليص من آجال خلاص المزودين بما يعزز سيولة الشركة ويمكنها من الإيفاء بالتزاماتها المالية.

ويتعلق المحور الثاني بتحسين الأداء الفني عبر الترفيع في القدرة المركزة للطاقات المتجددة، وتحسين مردودية محطات الإنتاج، والحد من الفاقد الطاقي، وتحسين شبكات النقل والتوزيع واستمرارية التزود بالكهرباء.

أما المحور الثالث، فيستهدف الارتقاء بالأداء التجاري من خلال تحسين نسب استخلاص الفواتير، وتقليص آجال الربط بشبكتي الكهرباء والغاز، وتطوير الخدمات الرقمية، والتوسع في اعتماد وسائل الدفع الإلكتروني والخدمات الرقمية المسداة للحرفاء.

ويهم المحور الرابع تعزيز الحوكمة والشفافية، وذلك عبر تطوير منظومة التصرف، واعتماد النمذجة المالية متعددة السنوات، وإعداد القوائم المالية وفقا للمعايير الدولية للتقرير المالي(IFRS) ، والفصل المحاسبي بين أنشطة الكهرباء والغاز، فضلا عن تحسين منظومة إنجاز المشاريع وإجراءات إبرام الصفقات.

وأشار ممثلو الشركة إلى أن تحقيق هذه الأهداف يستوجب تعبئة استثمارات هامة لتطوير وسائل الإنتاج، وتعزيز شبكات النقل والتوزيع، ودعم مشاريع الطاقات المتجددة، الأمر الذي اقتضى اللجوء إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير للحصول على تمويل في إطار برنامج قائم على النتائج(PforR) ، تعتمد فيه عمليات صرف التمويل على مدى تحقيق المؤشرات والأهداف المتفق عليها بين الجانبين.

ويتكون هذا التمويل من قرض أول بقيمة 384,8 مليون أورو يمنحه البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وقرض ثان بقيمة 30 مليون دولار أمريكي يمنحه صندوق التكنولوجيا النظيفة، ويهدفان إلى تمويل برنامج متكامل للإصلاح لا يقتصر على اقتناء التجهيزات، وإنما يشمل جملة من الإصلاحات الهيكلية الكفيلة بتحسين أداء قطاع الطاقة.

وأوضحوا أن البرنامج يرتكز على ثلاثة مجالات تدخل رئيسية، يتمثل أولها في تسريع إدماج الطاقات المتجددة عبر إدخال 500 ميغاواط من القدرات الإنتاجية حيز الاستغلال، وإبرام عقود إضافية لإنتاج ألف ميغاواط من الكهرباء، بالتوازي مع تدعيم شبكات النقل والتوزيع.

أما المجال الثاني، فيتعلق بتحسين الأداء المالي والتشغيلي للشركة، من خلال تحسين استخلاص الفواتير وتسوية مستحقات الدعم، والحد من الخسائر التجارية، وتعزيز البنية التحتية للعدادات، وتحسين نسق خلاص المزودين.

ويتمثل المجال الثالث في دعم الحوكمة والشفافية عبر استكمال الإصلاحات المؤسساتية، وإحداث الهيئة التعديلية لقطاع الطاقة واعتماد المعايير الدولية في إعداد القوائم المالية، وإرساء تخطيط استثماري طويل المدى.

وأضاف ممثلو الشركة أن خصوصية هذا التمويل تتمثل في ارتباطه بتحقيق النتائج، حيث لا يتم إلغاء الاعتمادات غير المسحوبة عند تعذر تحقيق بعض المؤشرات خلال سنة معينة، وإنما يمكن سحبها لاحقا إلى غاية سنة 2028 عند استكمال المؤشرات المطلوبة. كما بينوا أن الشركة ستكون استنادا إلى النتائج المحققة خلال سنة 2025، قادرة على سحب جزء هام من التمويل مباشرة إثر دخول الاتفاقيتين حيز النفاذ بما من شأنه أن يدعم سيولتها المالية ويساعدها على تنفيذ برنامجها الاستثماري.

وتناول العرض الوضعية المالية الراهنة للشركة، حيث أبرز ممثلوها أن الصعوبات التي تعانيها تعود أساسا إلى عدم تغطية التعريفات المعتمدة للكلفة الحقيقية لإنتاج الكهرباء والغاز، فضلا عن الارتفاع المتواصل لكلفة المحروقات التي تمثل النسبة الأكبر من كلفة الإنتاج وهو ما يجعل نتائج الشركة رهينة لتقلبات أسعار النفط وأسعار الصرف.

كما استعرضوا تطور متخلدات الدعم، وحجم المديونية، ومستحقات الشركة لدى مختلف الحرفاء، مبرزين أن عقد البرنامج تضمن إجراءات عملية لمعالجة هذه الإشكاليات من خلال جدولة الديون وتحسين الاستخلاص والالتزام بصرف مستحقات الدعم في آجال محددة.

وفي سياق متصل، قدمت ممثلة وزارة الاقتصاد والتخطيط عرضا أبرزت فيه أن البرنامج الإصلاحي يندرج ضمن الاستراتيجية الوطنية للانتقال الطاقي في أفق سنة 2035، التي تهدف إلى تنويع المزيج الطاقي، وتعزيز مساهمة الطاقات المتجددة، وتحسين النجاعة الطاقية، والحد من التبعية الطاقية

للخارج، بما يسهم في تعزيز الأمن الطاقي، والتقليص من الضغط المسلط على ميزان الدفوعات والمالية العمومية.

وأضافت أن هذه الاستراتيجية ترمي إلى الرفع من مساهمة الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء والتقليص من استهلاك الطاقة الأولية والانبعاثات الكربونية بالتوازي مع إنجاز عدد من المشاريع الكبرى في مجالات إنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها، بما في ذلك مشاريع الربط الكهربائي والشبكات الذكية ومحطات الطاقات المتجددة بما يعزز استدامة المنظومة الطاقية الوطنية.

وإثر الاستماع إلى العرضين المقدمين من ممثلي الشركة التونسية للكهرباء والغاز ووزارة الاقتصاد والتخطيط، تداول أعضاء اللجنة في مختلف الجوانب المتصلة بمشروعي القانونين، حيث ثمّنوا التوجه نحو دعم برنامج الانتقال الطاقي وتعزيز حوكمة قطاع الطاقة، باعتباره خيارا استراتيجيا يهدف إلى الحد من التبعية الطاقية وتحسين استدامة المالية العمومية. غير أنهم أكدوا في المقابل أن نجاح هذا البرنامج يظل رهينا بمدى واقعية فرضياته ونجاعة الإصلاحات المرافقة له، وقدرتها على تحقيق النتائج المعلنة في الآجال المحددة.

وفي هذا الإطار، تركّزت تدخلات النواب على المحاور التالية:

- **الإصلاحات الاستراتيجية والانتقال الطاقي**

تساءل النواب عن مدى واقعية برنامج إصلاح قطاع الطاقة في ظل الوضعية المالية الحالية للشركة التونسية للكهرباء والغاز، وعن مدى قدرة هذا البرنامج على تحقيق الأهداف المعلنة، وخاصة المتعلقة بالرفع من مساهمة الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء، والتقليص من كلفة الإنتاج، والحد من أعباء الدعم، وتحسين المؤشرات المالية للمؤسسة.

كما استفسروا عن الإجراءات العملية التي اتخذتها الدولة لتوفير مناخ استثماري ملائم يمكن من تعبئة الاستثمارات الخاصة المبرمجة، وتذليل الصعوبات الإدارية والتنظيمية التي تعترض المستثمرين، بما يسمح بإنجاز مشاريع الطاقات المتجددة في الآجال المحددة وتحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للانتقال الطاقي.

وأكد عدد من النواب أن نجاح الانتقال الطاقي لا يقتصر على توفير التمويلات، وإنما يقتضي إصلاحات هيكلية عميقة، تشمل تبسيط الإجراءات، وتطوير الإطار القانوني، ودعم الاستثمار، وتحسين التصرف في منظومة الطاقة، معتبرين أن الانتقال الطاقي يمثل خيارا استراتيجيا لتحقيق السيادة الطاقية والتقليص من هشاشة الاقتصاد الوطني تجاه تقلبات الأسواق العالمية.

الجوانب المالية والتمويل

واستأثر الجانب المالي بجزء هام من النقاش، حيث تساءل النواب عن مبررات اللجوء إلى هذا التمويل، وأسباب اختيار البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومدى ملاءمة آلية التمويل القائم على النتائج لطبيعة البرنامج الإصلاحي.

كما استفسروا عن شروط القرضين، ولا سيما مدة السداد، وفترة الإمهال، ونسب الفائدة، والعمولات الموظفة، ومدى تنافسيتها مقارنة ببدائل التمويل الأخرى، فضلا عن انعكاسات الضمان الذي ستسديه الدولة لفائدة القرضين على التوازنات المالية العمومية.

وتناول النقاش كذلك الجدوى الاقتصادية للاقتراض طويل الأمد لتمويل مشاريع وتجهيزات قد تتطور تقنياتها قبل انتهاء مدة السداد، ومدى قدرة البرنامج على تحقيق المردودية الاقتصادية والمالية الكفيلة بتبرير هذه الالتزامات.

كما طلب النواب توضيحات بشأن آلية صرف التمويل المرتبط بالنتائج، ومدى ارتباط عمليات السحب بتحقيق المؤشرات المتفق عليها، وانعكاسات أي تأخير في تنفيذ الإصلاحات أو المشاريع على نسق تعبئة الموارد المالية.

الوضعية المالية للشركة

واهتم جانب هام من النقاش بالوضعية المالية للشركة التونسية للكهرباء والغاز، حيث استفسر النواب عن الإجراءات العملية المزمع اتخاذها لتحسين التوازنات المالية للمؤسسة، والتقليص من العجز الهيكلي، والرفع من نسبة تغطية كلفة الإنتاج، دون تحميل المستهلك أعباء إضافية.

كما تناولت التدخلات تطور مديونية الشركة، ومتخلدات الدعم، ومستحقاتها لدى المؤسسات العمومية والحرفاء الخواص، مع الدعوة إلى وضع برنامج واضح لتحسين الاستخلاص، وتسوية الديون المتراكمة، وتعزيز السيولة المالية للمؤسسة.

تنفيذ مشاريع الطاقات المتجددة

وتساءل النواب عن مدى تقدم إنجاز مشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة، وعدد العقود المبرمة مع المستثمرين الخواص، ومدى جاهزية شبكات النقل والتوزيع لاستيعاب القدرات الإنتاجية الجديدة، فضلا عن مدى تقدم مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا، وأسباب التأخير المسجل

في إنجازه. كما دعوا إلى بيان مدى مساهمة هذه المشاريع في تحسين أمن التزود بالطاقة، والحد من الاعتماد على الغاز الطبيعي، والتقليص من كلفة الإنتاج على المدى المتوسط والبعيد.

الحوكمة والإصلاحات المؤسساتية

وأولى النواب اهتماما خاصا بالإصلاحات المرتبطة بحوكمة قطاع الطاقة، ولا سيما مشروع إحداث الهيئة التعديلية لقطاع الطاقة، حيث استفسروا عن مدى تقدم إعداد الإطار القانوني المنظم لها، وانعكاس إحداثها على تنظيم القطاع وتعزيز الشفافية وتحسين العلاقة بين مختلف المتدخلين.

كما أكدوا أهمية استكمال الإصلاحات المتعلقة بعصرنة التصرف واعتماد المعايير الدولية في إعداد القوائم المالية وتحسين آليات متابعة تنفيذ المشاريع وتقييم الأداء.

الفاقد الطاقي واستخلاص الديون

واعتبر النواب أن التقليص من الفاقد الطاقي يمثل أحد أهم عناصر الإصلاح، متسائلين عن الإجراءات العملية الكفيلة بالحد من الخسائر الفنية والتجارية، ومقاومة ظاهرة الربط غير القانوني بالشبكة واختلاس الكهرباء، التي تكبد الشركة خسائر مالية هامة.

كما دعوا إلى توضيح مدى تقدم مشروع العدادات الذكية، وخطة الشركة لتطوير شبكات التوزيع، والرفع من نجاعة المراقبة، إلى جانب بيان الإجراءات المتخذة لتحسين استخلاص مستحقات الشركة لدى مختلف الحرفاء والمؤسسات العمومية، باعتبارها من أبرز محددات استعادة التوازنات المالية للمؤسسة.

وتفاعلا مع مختلف الاستفسارات والملاحظات التي أثارها أعضاء اللجنة، قدم ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط والشركة التونسية للكهرباء والغاز جملة من التوضيحات، تناولت مختلف الجوانب الاستراتيجية والاقتصادية والمالية والفنية المرتبطة بمشروعي القانونين، مؤكدين أن البرنامج المزمع تنفيذه لا يقتصر على تعبئة الموارد المالية اللازمة لإنجاز عدد من المشاريع، وإنما يندرج ضمن رؤية إصلاحية متكاملة تستهدف تعزيز نجاعة قطاع الطاقة، وتحسين مردودية الشركة التونسية للكهرباء والغاز، ودعم مسار الانتقال الطاقي بما يضمن استدامة المنظومة الطاقية الوطنية.

فيما يتعلق بالإصلاحات الاستراتيجية وبرنامج الانتقال الطاقي

أوضح ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط في معرض الرّد على التساؤلات المتعلقة بمدى واقعية البرنامج الإصلاحي وقدرته على تحقيق الأهداف المرسومة أن هذا البرنامج يندرج في إطار الاستراتيجية الوطنية للانتقال الطاقي، التي ترمي إلى إرساء منظومة طاقية أكثر تنوعا واستدامة، من خلال الرفع التدريجي لمساهمة الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء، وتحسين النجاعة الطاقية، والحد من التبعية الطاقية للخارج، بما يعزز أمن التزود بالطاقة ويحد من انعكاسات تقلبات الأسواق العالمية على الاقتصاد الوطني والمالية العمومية.

وأضافوا أن البرنامج يمثل ثمرة مسار تشاركي بين مختلف الهياكل المتدخلة في قطاع الطاقة، وقد تم ضبط أهدافه ومؤشرات إنجازه وفق مقاربة تراعي الإمكانيات الوطنية والالتزامات الدولية لتونس، مع الحرص على ضمان التكامل بين الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية والمالية والفنية، بما يكفل تحقيق النتائج المرجوة في إطار رؤية متوسطة وطويلة المدى.

ومن جهتهم، بين ممثلو الشركة التونسية للكهرباء والغاز أن الإصلاحات المبرمجة لا تقتصر على إنجاز مشاريع استثمارية جديدة، وإنما تشمل مراجعة أساليب التصرف، وتحسين مردودية المؤسسة، وتطوير البنية الأساسية لشبكات النقل والتوزيع، والارتقاء بجودة الخدمات، بما يمكّن الشركة من الاضطلاع بدورها في تنفيذ السياسة الوطنية للانتقال الطاقي وتحقيق مؤشرات الأداء المتفق بشأنها.

فيما يتعلق بالتمويل وآلية تنفيذه

وردا على الاستفسارات المتعلقة بأسباب اللجوء إلى البنك الدولي وشروط التمويل، أوضح ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط أن اختيار هذه المؤسسة المالية الدولية يستند إلى ما توفره من خبرة في مرافقة برامج الإصلاح، إلى جانب ما تتميز به التمويلات الممنوحة في إطارها من شروط ميسرة وآجال سداد ملائمة، فضلا عن الدعم الفني الذي يؤمن حسن تنفيذ البرنامج ومتابعة مختلف مراحله.

وأكدوا أن التمويل يعتمد آلية "التمويل المرتبط بالنتائج"، التي تقوم على ربط صرف الموارد المالية بتحقيق مؤشرات أداء وإصلاحات محددة مسبقا، بما يعزز نجاعة الإنفاق العمومي، ويرسخ مبادئ المساءلة والشفافية، ويضمن المتابعة الدورية لمستوى تقدم البرنامج، باعتبار أن هذه الآلية لا تقتصر على تمويل النفقات، وإنما تستهدف بالأساس مرافقة الإصلاحات الهيكلية وضمان تحقيق أهدافها.

ومن جهتهم، أوضح ممثلو الشركة أن هذا التمويل موجه إلى تنفيذ برنامج الإصلاح في مختلف مكوناته، وليس إلى تغطية نفقات التسيير، مبينين أن طبيعة التمويل المعتمد تتيح للشركة تعبئة الموارد تباعا

بحسب مستوى التقدم في إنجاز الإصلاحات وتحقيق المؤشرات المتفق عليها، بما يوفر مرونة في تنفيذ البرنامج ويضمن حسن توظيف الاعتمادات المرصودة.

فيما يتعلق بالوضعية المالية للشركة

وبخصوص الوضعية المالية للشركة التونسية للكهرباء والغاز، أوضح ممثلوها أن الصعوبات التي تواجهها تعود إلى جملة من العوامل الهيكلية، في مقدمتها استمرار الفارق بين الكلفة الحقيقية لإنتاج الكهرباء والغاز والتعريفات المعتمدة، إلى جانب الارتفاع المتواصل لكلفة المحروقات وتقلبات أسعار الصرف، فضلا عما ترتب عن تراكم مستحقات الدعم والديون غير المستخلصة من تأثير مباشر على توازناتها المالية وقدرتها على تمويل استثماراتها.

وأكدوا أن عقد البرنامج تضمن حزمة متكاملة من الإجراءات الرامية إلى معالجة هذه الاختلالات بصورة تدريجية، من خلال تحسين استخلاص المستحقات، وتسوية الديون، وترشيد النفقات، وتعزيز التصرف في الموارد، بما يمكّن المؤسسة من استعادة توازناتها المالية وضمان استمرارية المرفق العمومي في أفضل الظروف.

وفي السياق ذاته، أفاد ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط بأن الدولة ملتزمة بتنفيذ التعهدات المحمولة عليها بمقتضى عقد البرنامج، ومواصلة التنسيق مع مختلف المتدخلين لضمان توفير الظروف الملائمة لإنجاح الإصلاحات المبرمجة وتحقيق الأهداف المتفق عليها.

فيما يتعلق بتطوير مشاريع الطاقات المتجددة

وفي معرض الإجابة عن التساؤلات المتعلقة بمدى تقدم مشاريع الطاقات المتجددة، أوضح ممثلو الشركة أن البرنامج يهدف إلى التسريع في إدماج الكهرباء المنتجة من المصادر المتجددة ضمن المنظومة الوطنية، بالتوازي مع تطوير شبكات النقل والتوزيع بما يضمن استيعاب القدرات الإنتاجية الجديدة، وتحسين موثوقية الشبكة الكهربائية وجودة التزود.

كما بينوا أن مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا يمثل أحد المشاريع الاستراتيجية التي من شأنها تعزيز اندماج الشبكة الوطنية ضمن الفضاء الكهربائي الإقليمي، وفتح آفاق جديدة لتبادل الطاقة، بما يدعم أمن التزود ويرفع من مردودية الاستثمارات المنجزة في مجال الطاقات المتجددة.

وأكد ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط أن هذه المشاريع تندرج ضمن التوجهات الوطنية الرامية إلى تنويع مصادر إنتاج الكهرباء، والتقليص من الاعتماد على الغاز الطبيعي، والحد من كلفة الإنتاج على المدى المتوسط والبعيد، بما ينعكس إيجابا على التوازنات الاقتصادية والمالية.

فيما يتعلق بالحوكمة والإصلاحات المؤسساتية

وردا على التساؤلات المتعلقة بالحوكمة، أوضح ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط أن البرنامج يتضمن جملة من الإصلاحات المؤسساتية الهادفة إلى تطوير الإطار المنظم لقطاع الطاقة، وفي مقدمتها استكمال مسار إحداث الهيئة التعديلية لقطاع الطاقة، باعتبارها آلية من شأنها دعم الشفافية، وتحسين تنظيم القطاع، وتعزيز الثقة لدى مختلف المتدخلين والمستثمرين.

ومن جهتهم، بين ممثلو الشركة أن المؤسسة شرعت في تنفيذ إصلاحات داخلية تشمل تطوير منظومة التصرف، واعتماد المعايير الدولية للتقرير المالي، والفصل المحاسبي بين أنشطة الكهرباء والغاز، وإرساء أدوات حديثة للتخطيط ومتابعة المشاريع، بما يعزز الحوكمة ويرفع من نجاعة التصرف في الموارد.

فيما يتعلق بالفاقد الطاقي وتحسين الاستخلاص

وبخصوص الإجراءات المزمع اتخاذها للحد من الفاقد الطاقي، أوضح ممثلو الشركة أن البرنامج يتضمن جملة من التدخلات الرامية إلى تطوير شبكات النقل والتوزيع، وتعميم العدادات الذكية تدريجيا، وتعزيز آليات المراقبة والتصدي لظاهرة الربط غير القانوني بالشبكة، بما يساهم في الحد من الخسائر الفنية والتجارية وتحسين مردودية الشبكة.

وأضافوا أن الشركة تعمل، بالتوازي مع ذلك، على تحسين منظومة استخلاص مستحقاتها، ومراجعة آليات المتابعة والتصرف في الديون، بما يعزز سيولتها المالية ويمكنها من تعبئة الموارد الذاتية الضرورية لمواصلة تنفيذ برامجها الاستثمارية.

وفي ختام ردودهم، أكد ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط والشركة التونسية للكهرباء والغاز أن نجاح البرنامج الإصلاحي يبقى رهينا بتكامل مختلف الإصلاحات المبرمجة، واستكمال تنفيذها في الآجال المحددة، باعتبارها تمثل دعامة أساسية لتحسين أداء قطاع الطاقة، وتعزيز استدامة المالية العمومية، ودعم الانتقال نحو منظومة طاقية أكثر نجاعة واستدامة.

وعقب استكمال الاستماع إلى مختلف التوضيحات والإجابات المقدمة من ممثلي وزارة الاقتصاد والتخطيط والشركة التونسية للكهرباء والغاز، تداول أعضاء اللجنة في مختلف المعطيات المقدمة،

وثمنوا المجهود المبذول لإرساء برنامج إصلاحي يهدف إلى تحسين حوكمة قطاع الطاقة وتعزيز استدامته المالية والفنية. غير أنهم أكدوا أن نجاح هذا البرنامج يظل رهينا بمدى الالتزام بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية المبرمجة في آجالها، وبإرساء منظومة متابعة وتقييم تمكن من قياس مدى التقدم في تحقيق الأهداف المرسومة.

وأكد عدد من أعضاء اللجنة أن تحسين الوضعية المالية للشركة التونسية للكهرباء والغاز يقتضي إلى جانب تعبئة التمويلات الخارجية مواصلة إصلاح منظومة الدعم، والحد من الفاقد الطاقي، وتعزيز استخلاص المستحقات، والتصدي لمختلف مظاهر الاعتداء على الشبكات الكهربائية، بما يدعم الموارد الذاتية للمؤسسة ويعزز قدرتها على الاضطلاع بمهامها في أفضل الظروف.

وشدد النواب على أهمية مواصلة تطوير مشاريع الطاقات المتجددة وتسريع إنجازها واستكمال الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية الكفيلة بتحسين مناخ الاستثمار في هذا المجال، بما يمكّن من الرفع التدريجي لمساهمة الطاقات النظيفة في إنتاج الكهرباء، وتعزيز الأمن الطاقي الوطني، والتقليص من كلفة إنتاج الطاقة وانعكاساتها على المالية العمومية.

كما أكدوا ضرورة أن ترافق تنفيذ البرنامج الإصلاحي متابعة دورية لمختلف مؤشراته، بما يمكن من تقييم مدى تحقيق النتائج المنتظرة، ويضمن حسن توظيف التمويلات العمومية والخارجية، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والمالية التي رصدت من أجلها.

اعتبارا لما أثاره النواب من تساؤلات تتطلب مزيدا من التوضيح، وخاصة فيما يتعلق بمضمون عقد البرنامج المبرم بين الدولة والشركة التونسية للكهرباء والغاز، قررت اللجنة في ختام جلستها المنعقدة بتاريخ 24جوان 2026 تأجيل البت في مشروعي القانونين إلى حين مدها بعقد البرنامج والاطلاع على مختلف الالتزامات والإصلاحات التي يتضمنها، بما يمكنها من استكمال دراسة الملف على بينة من جميع عناصره، وترسيخا لدورها الرقابي والتشريعي في التثبت من مختلف الجوانب المرتبطة بالتمويل والإصلاحات المزمع تنفيذها.

قرار اللجنة:

- مواصلة النظر في مشروعي هذين القانونين.

رئيس اللجنة	**مقررة اللجنة**
ماهر الكتاري	**زينة جيب الله**